

## العراق: يجب أن تُترجم المراجعة على هامش آلية الاستعراض الدوري الشامل إلى إصلاح حقيقي

عشية مراجعة ملفه أمام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، تهييب منظمة العفو الدولية بالعراق أن يشارك على نحو بئء في عملية المراجعة بغية التصدي للانتهاكات الصارخة التي ارتكبت أثناء الأزمة الراهنة والإرث المروّع من ماضي انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.

ومنحت السلطات العراقية مهلة حتى مارس/ آذار 2015 كي تتقدم بردها على التوصيات الموجهة إليها من الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وتدرك منظمة العفو الدولية عظم التحديات التي تواجه الحكومة العراقية منذ قيام الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية" بالاستيلاء على مناطق واسعة من البلاد في يونيو/ حزيران 2014. ولكن لا ينبغي للسلطات العراقية أن تتذرع بالوضع الحالي لتأجيل التفكير الجاد في التوصيات الرئيسية وتنفيذها من أجل وضع حد لتفشي الانتهاكات في البلاد.

وأثناء انعقاد جلسة الاستعراض الدوري الشامل الخاصة بالعراق في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني، تقدم عدد من الدول بتوصيات رئيسية موجهة للعراق بغية التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، بما في ذلك مقاضاة كل من تثبت مسؤوليته عن ارتكاب تلك الانتهاكات وغيرها من المخالفات للقانون الإنساني الدولي. كما أوصت مجموعة من البلدان الحكومة العراقية بالانضمام إلى نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، وتوفير الحماية للمدنيين في سياق العمليات العسكرية، وإصلاح الأجهزة الأمنية والجيش بهدف القضاء على تواجد الميليشيات، ووضع حد لممارسة التعذيب، وفرض وقف اختياري على العمل بعقوبة الإعدام.

وترأس الوفد العراقي إلى الاجتماع نائب وزير حقوق الإنسان، الدكتور عبد الكريم عبد الله شلال الجنابي، والذي أكد بدوره على أهمية خطة التنمية الوطنية (2013-2017) التي تتضمن جملة من الأولويات الرئيسية تشمل تعزيز سيادة القانون وإعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية والطلب من قوات الأمن النهوض بكامل مسؤولياتها على صعيد حماية المواطنين العراقيين وحصر استخدام السلاح في مؤسسات الدولة الأمنية وحظر تشكيل الجماعات المسلحة غير المنضوية تحت لواء الدولة.

ويظهر الوضع الحالي في العراق عدم حدوث تقدم على صعيد العديد من تلك الأولويات. فلقد جرى اللجوء على نحو متزايد إلى الاستعانة بميليشيات الشيعة التي تساندها الدولة من أجل قتال تنظيم الدولة الإسلامية. ولقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات من الابتزاز والاختطاف والقتل للضحايا السنة نفذها عناصر من ميليشيات الشيعة في مختلف أنحاء العراق. ومنذ بدء الأزمة الراهنة في يونيو/ حزيران الماضي، تزايد عدد تلك الهجمات والاعتداءات مقارنة بالسنوات السابقة. ولقد عبرت منظمة العفو الدولية عن قلقها حيال مسؤولية الحكومة العراقية عن ارتكاب جرائم على أيدي عناصر ميليشيات الشيعة، كونها قامت بتسليح تلك الميليشيات أو سمحت لها بتسليح نفسها وارتكاب الانتهاكات مع إفلاتها من العقاب.

ولا يقتصر ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان على ميليشيات الشيعة. فلقد ارتكب مقاتلو الدولة الإسلامية انتهاكات مروعة؛ كما وثقت منظمة العفو الدولية ارتكاب انتهاكات على أيدي القوات الأمنية الحكومية، وكذلك قوات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان.

كما يعتري منظمة العفو الدولية القلق حيال ردود الحكومة العراقية على الانتهاكات المستمرة منذ أمد في العراق من قبيل اللجوء بشكل منهجي لاستخدام التعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة في السجون ومراكز الحجز. فلقد أكد الوفد العراقي في جلسة الاستعراض الدوري الشامل على أن القانون العراقي يحظر التعذيب، ومن الممكن بالتالي أن تتم ملاحقة كل من تثبتت مسؤوليته عن ارتكاب التعذيب. وأشار أعضاء الوفد إلى حقيقة وجود أكثر من 516 قضية تعذيب تم التحقيق فيها بين عامي 2008 و2014، وأدت إلى إصدار أحكام إدانة كثيرة. ولم يفصح الوفد عن معلومات إضافية بشأن طبيعة تلك القضايا وهوية الأجهزة الأمنية المسؤولة عن ارتكاب تلك الانتهاكات.

وخلال هذه الفترة، لفتت منظمة العفو الدولية عناية الحكومة العراقية غير مرة إلى قضايا لأفراد يزعمون تعرضهم للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة وحالات أخرى شهدت وقوع وفيات في مختلف سجون العراق ومراكز الحجز فيه. وإلى اليوم، فلا تعلم المنظمة إذا ما تم التحقيق في أي من تلك القضايا أو إذا ما تمت مقاضاة أحد لارتكابه تلك الانتهاكات. وفي معرض ردها على التقرير الذي أصدرته منظمة العفو الدولية في مارس/ آذار 2013 والمذكرة الطويلة التي أرسلتها المنظمة إلى السلطات قبيل نشر التقرير، أرسلت الحكومة العراقية برسالة إلى منظمة العفو الدولية تؤكد فيها أن وزارة حقوق الإنسان هي الجهة المسؤولة عن زيارة مراكز الحجز وتوثيق مزاعم التعذيب. ومع ذلك، فلقد تقاعست الحكومة عن الإجابة على عدد من الأسئلة المتعلقة بالتحقيقات على صعيد الحالات التي أبرزتها منظمة العفو الدولية، ولم تفصح عن نتائجها إن أجريت، ولم تكشف النقاب عن عدد رجال الأمن الذين تمت إحالتهم إلى المحاكمة على صعيد تلك المزاعم المتعلقة بارتكاب التعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة.

وعليه، فتُعرّب منظمة العفو الدولية عن ترحيبها بما جاء على لسان أعضاء الوفد العراقي من تعهد الحكومة بترتيب زيارة للمقرر الأممي الخاص المعني بحالات التعذيب؛ وتهيب المنظمة بالسلطات أن تعمل على تيسير الزيارة بحيث تتم في أقرب فرصة ممكنة والسماح للمقرر الأممي بزيارة جميع مراكز الحجز، بما فيها تلك التابعة لوزارة الداخلية والدفاع.

ولا زالت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق ممنوعة من زيارة المحتجزين في مراكز الاستجواب والحجز والسجون التي تديرها وزارات الداخلية والعدل والدفاع.

وفي الوقت الذي ترحب فيه منظمة العفو الدولية بتعهد أعضاء الوفد العراقي بتأسيس إدارة ضمن وزارة حقوق الإنسان تُعنى بمراجعة موضوع تطبيق عقوبة الإعدام، فإنها تعرب عن إدانتها أيضا للتبرير الذي ساقه الوفد العراقي على صعيد تطبيق العقوبة في سياق الأزمة الراهنة. ويُذكر أن العراق هو من بين متصدري قائمة الدول الأكثر تنفيذا لأحكام الإعدام في العالم. ودأبت منظمة العفو الدولية طوال سنوات على توثيق صدور مئات الأحكام بالإعدام على أشخاص عملا بأحكام قانون عام 2005 لمكافحة الإرهاب وفي ضوء محاكمات جائزة قبلت هيئة المحكمة فيها الاستدلال "باعترافات" انثُرعت تحت التعذيب من أجل إدانة المتهمين.

ولا زال أمام العراق مهلة قوامها بضعة أشهر كي يقرر قبول التوصيات أو رفضها. وإذا كانت الحكومة العراقية عازمة على التعامل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل بجدية، فيتعين عليها أن تبادر فوراً إلى وقف الانتهاكات وقبول التوصيات الرئيسية واتخاذ تدابير عاجلة بهدف تنفيذها. كما يتعين على السلطات من باب الأولوية أن تستجيب للأصوات الداعية إلى كبح جماح الميليشيات وإلغاء عقوبة الإعدام وتوفير الحماية للمدنيين وإنهاء ممارسة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

